مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية: التحديات والآليات

أ. يوسفي علاء الدين - جامعة مسيلة
باحث دكتوراه في العلوم السياسية

الملخص: إن دراسة واقع المرأة من خلال دورها في المشاركة السياسية لا تقتصر مناقشتها على المستوى المحلي لدى الدول فحسب بل أصبحت من المحاور الأساسية التي تناقش إقليميا ودوليا من خلال المؤتمرات والندوات وعلى أعلى المستويات السياسية ويأتي هذا الاهتمام لترسيخ مفهوم المساواة بين الجنسين.

لذا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم أسباب عزوف المرأة العربية عن المشاركة بالعمل السياسي والتطرق إلى بعض المقترحات والآليات الكفيلة بتفعيل دور المرأة ورفع مستوى تمثيلها ونسب مشاركتها في الحياة السياسية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، المرأة العربية، الحياة السياسية.

Abstract:

The study of the position and the role of woman in political participation should not be only discussed at the local level to states, but it has also become one of the main axes of debate both regionally and internationally through conferences and symposia at highest political levels, in order to advance the concept of gender equality. Therefore, this article aims at highlighting the most important reasons why Arab women are relatively reluctant to participate and engage in political work. Besides, it addresses some of suggestions and mechanisms for activating the role of women and raising the level of their representation and participation in political life.

Key words: Political participation, Arab women, political life.

مقدمة:

حظي موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية باهتمام العديد من الباحثين، وهذا نظرا للدور الهام الذي تلعبه في الحياة السياسية، فقد أثبتت كفاءتها في المجال السياسي في الكثير من الدول، فتقلدت مقاليد المناصب في الحكومة أو البرلمان، أو كناشطة سياسية أو مجتمعية في مجال الحقوق وغيرها.

ومع هذا الدور الرئيسي الذي تلعبه المرأة إلا أنها تشهد عزوفا عن ممارسة العمل السياسي في مجتمعاتنا العربية، وجعلها تؤدي دورا ضعيفاً في الحياة السياسية، هذا بالرغم من وجود مطالبة كبيرة بالحقوق السياسية للمرأة، وزيادة الحديث والنقاش حولها، لكن وبمجرد تحقق بعض تلك المطالب يغيب دور مشاركة المرأة منها، حيث تعرف كثير من الانتخابات في المنطقة العربية غياب دورها بشكل ملحوظ في جانبي الترشح أو الانتخاب، وهذا يخلق إشكالية حول العوامل والأسباب الكامنة وراء عزوف المرأة العربية عن المشاركة السياسية.

وسط كل ذلك تواجه المرأة العربية التحديات التي أفقدتها ثقتها في قدرتها على القيام بدور فاعل في الحياة العامة إلا في أضيق الحدود، بل أن مشاركتها في الحياة السياسية في أدنى مستوياتها، فالأرقام والإحصائيات تدل على تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية والمجلس المحلية والمواقع الحكومية كافة ضئيل ودون المستوى المطلوب.

ومن خلال ما تقدم سوف نحاول طرح الإشكالية التالية:

في ظل جملة التحديات، ما هي أهم الآليات الكفيلة لتفعيل دور المرأة العربية والارتقاء بنسب مشاركتها في الحياة السياسية ؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية المطروحة يمكن صياغة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مفهوم المشاركة السياسية؟

- هل يمكن اختزال أسباب عزوف المرأة العربية عن المشاركة السياسية في قصور الأطر القانونية وغياب إرادة سياسية فعالة ؟

- فيما تكمن ابرز آليات تعزيز الأدوار السياسية للمرأة العربية ؟

ستكون محاولة الإجابة على ذلك بإتباع العناصر التالية:

1- المضامين المفاهيمية المختلفة للمشاركة السياسية.

2- أسباب عزوف المرأة العربية عن المشاركة في الحياة السياسة.

3- الجهود العربية للارتقاء بالدور السياسي للمرأة.

4- آليات تفعيل دور المرأة العربية ومشاركتها في العمل السياسي.

1. المضامين المفاهيمة المختلفة للمشاركة السياسية:

1.1. المشاركة السياسية:

أ/ تعريف المشاركة لغة:

ورد في منجد اللغة العربية: تعريف مشاركة بمعنى شرك - شركا - وشركا- وشركة- صار شركة، شاركا وتشاركا، أي وقعت بينهما شركة، أشرك في أمره: أي بمعنى جعله شريكا له فيه. **(معروف، د.س.ن، صفحة 348)** وكلمة المشاركة Participation مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينيةParticipation ويتكون هذا المصطلح من جزأين، الأول هو (Part) Par بمعنى جزء، والثاني Compar ويعني القيام بـ، وبالتالي فإن كلمة المشاركة تعني حرفيا To take Part أي القيام بدور. **(سعاد، 2012، صفحة 17)**

ب/ تعريف المشاركة السياسية:

يرى **صامويل هانتجتون ونيلسون** أن المشاركة السياسية هي: " نشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي" معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية، أما **مكلوسكي** فيعرفها بأنها: " مجموع الأنشطة الإرادية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها في اختيار الحكام وتكوين السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر"، بينما يرى **وينر** بأنها: " كل عمل إرادي، ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على اختيارات سياسة أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام، وعلى كل المستويات الحكومية أو الوطنية"، وهناك من عرف المشاركة السياسية بأنها: " عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل الأجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي

يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريًا أو تنفيذيًا أو رقابيًا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة." **(علي، 2010، صفحة 27)**

وعرفها كل من **سيدني فيربا**، و**نورمان ني**، و**جاي أون كيم** في مؤلفهم المشاركة والمساواة السياسية بأنها: " تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها وكذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية." **(الطبيب، 2007، صفحة 86)**

أما **غابريل ألموند(Gabriel almond)** فقد طرح في كتابه السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر فكرة ديمقراطية المشارك (participant democracy)، حيث قال أن ملامح تعاظم الديمقراطية عقيدة تحظى بانتشار واسع، خاصة بين الشبان، وفي الدول الديمقراطية تتخذ القرارات السياسية من طرف مؤسسات ذات امتيازات اقتصادية وسياسية، والخروج من هذه المشكلة هو إنزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية والمجموعات الصغيرة ونتيجة لذلك سيكون بإمكان المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم، وفي نفس السياق رأى **غابريال ألموند** أن ديمقراطية المشارك يجب أن تواجه أعداد الناس المشاركين جميعهم والاختلاف في المصالح والخيارات والحاجة إلى الكفاءات كما عليها أيضا أن تواجه نواحي الحياة الاقتصادية للمشاركة أي كم سيضيع الناس من وقتهم وطاقتهم، ومالهم إذا ما انخرطوا في السياسة؟ لذا كان لزاما تفويض السلطة إلى النواب من خلال الانتخابات كأحد وسائل المشاركة السياسية. **(الطبيب، 2007، صفحة 87)**

بينما يصف الأستاذ **هربرت ماكلوسي** المشاركة السياسية بأنها: " تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي." **(غابريال ألموند، تر: هشام عبد الله، 1997، صفحة 93)**

وعرف كذلك **السيد الزيات** المشاركة السياسية بأنها: " عملية تطوعية او رسمية تعبر عن اتجاه عام رشيد وتتضمن سلوكا منظما ومشروعا متواصلا، يعكس إدراكا مستنيرا لأبعاد الدور الشعبي في عالم السياسة، ويتسلح بالفهم العميق للحقوق

والواجبات، ومن خلال هذه العملية يلعب المواطنون دورا ايجابيا في الحياة السياسية فيما يتصل باختيار القيادات السياسية على كافة المستويات، وتحديد الأهداف العامة، والمساهمة في صنع القرار السياسي، ومتابعة تنفيذه بالمتاح من أساليب الرقابة والمتابعة والتقويم." **(وهبان، 2007، صفحة 52)**

وحسب **السيد عبد المطلب غانم** فالمشاركة السياسية درجات تتمثل في: " تقليد منصب سياسي، السعي نحو منصب سياسي، العضوية الايجابية في تنظيم سياسي، العضوية السلبية في تنظيم سياسي، المشاركة في الاجتماعات السياسية، والمظاهرات والتصويت، والاهتمام العام بالسياسة." **(قزادري، جوان 2015، صفحة 239)**

وعليه ينظر للمشاركة كمطلب لأفراد المجتمع بمختلف فئاته وتنظيماته، ومن ثم لا بد من خلق قنوات مناسبة للمشاركة، والتعبير عن المطالب والتطلعات بما يخلق قناعات لدى المواطنين يشعرون من خلالها بأنهم أعضاء في النظام السياسي، ويساهمون في صناعة القرار بالتساوي. **(قادري، 2012، صفحة 99)**

فمشاركة المواطن وتأثيره على عملية صنع القرار، على المستوى المحلي ومستوى الدولة والمستوى القومي، شكلت محور اهتمام غالبية التعريفات التي قيلت بشأن مفهوم المشاركة السياسية. **(الطبيب، 2007، الصفحات 86 -87)**

من خلال التعاريف السابقة، يتبين أن **المشاركة السياسية هي" إشراك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية حيث يكون لديهم الفرصة في اختيار الحكام والقيادات السياسية في شتى المستويات، وتقديم الشكاوي، والحق في التصويت، المشاركة في المظاهرات، وكذا التأثير في صنع السياسات والقرارات الحكومية."**

ج/ طرق وأساليب المشاركة السياسية:

بإمكان المواطن المشاركة في السياسة القومية بعدة طرق، إلا أن **الانتخاب** يعتبر وعلى نطاق واسع أهم أشكال الممارسة، فالواقع أن بعض المحللين يقولون أن وجود انتخابات تنافسية منتظمة وحرة للفوز بالمناصب العامة هي أكثر الفوارق أهمية بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية. كما يرى **غابريال ألموند** في نفس السياق أن **التصويت** هو أحد وسائل للمشاركة السياسية، حيث يمكن للمواطنين: **(علي، 2010، الصفحات 28 -29)**

الخدمة في مكاتب الدولة.

العمل في الأحزاب السياسية، والتبرع بالأموال للمرشحين والأحزاب والقضايا.

حضور المهرجانات الانتخابية والمشاركة في التظاهرات في الشوارع.

إرسال الرسائل والبرقيات لممثليهم المنتخبين.

كتابة الرسائل إلى الصحف، والاتصال بالندوات الإذاعية ومحاولة إقناع عائلاتهم وأصدقائهم، وما إلى ذلك.

وهناك من رأى أن أساليب المشاركة السياسية هي: (فيليب برو، تر: محمد عرب صاصيلا، 1998، صفحة 337)

التسجيل في القوائم الانتخابية.

الانتساب إلى منظمة تعالج قضية جماعية (نقابية، جمعية، مجموعة مصالح)، والانتساب إلى حزب.

حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.

المشاركة النشطة والفعالة في الحملات الانتخابية.

البحث عن الإعلام السياسي (وخاصة في الصحافة المكتوبة).

د/ تصنيف فئات الأفراد المشاركون في السياسة: (الطبيب، 2007، صفحة 88)

حدد المفكر **ميلبراث (milbrath)** ثلاث فئات يمكن تمييزهم، وهم يمثلون ثلاث مواقف بالنسبة للمشاركة السياسية وهم:

- **اللامبالون:** وهم أولئك الذين لا يشاركون، أو الذين انسحبوا من العملية السياسية.

- **المتفرجون:** وهم الأشخاص قليلو التفاعل مع العمليات السياسية.

- **المنازلون:** وهم الإيجابيون أو المقاتلون في السياسية.

ويرى أن الشريحة الثانية تشكل أفرادها أغلبية المواطنين، أما الشريحة الثالثة فتمثل النسبة الأقل.

هـ/ لماذا يشارك الأفراد في الحياة السياسية ؟:

يرى الأستاذ **هارولد لازويل** أن المشاركة السياسية تحقق قدرًا من الإشاعات السوسيولوجية، وتحقق القوة والثروة والرفاهية، كما تؤدي إلى تشبع العاطفة وتحقق الاستقامة والاحترام، وفي نفس السياق يرى الأستاذ **لين** أن المشاركة السياسية تشبع العديد من الحاجات والدوافع الشعورية واللاشعورية، وتتضمن الحاجات الاقتصادية والمادية والصداقة، والعاطفة، والتخفيف من حدة التوترات النفسية الداخلية، والحاجة إلى فهم العالم وإشباع الحاجة لممارسة القوة على الآخرين، ثم الدفاع عن تقدير الذات والعمل على تحسينها. **(الطبيب، 2007، صفحة 88)**

2.1. مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

تعتبر ظاهرة عزوف المرأة عن المشاركة السياسة من أبرز المظاهر التي تشهدها المجتمعات العربية وفي دراستنا نعني بها ترك المرأة العربية وإهمالها لمعظم أشكال المشاركة في الحياة السياسية، كالانخراط والمشاركة في العمليات الانتخابية أو الأعمال الجماعية للمساهمة في تصميم وتنفيذ سياسات العامة، ومقاطعة كافة المبادرات الحكومية وغير الحكومية.

2. أسباب عزوف المرأة العربية عن المشاركة في الحياة السياسية.

المرأة في الدول العربية ليست استثناء فهي تواجه التميز وعدم المساواة، فكما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية، فإن عدم المساواة بين الجنسين يمثل احد ابرز المعوقات أمام التنمية البشرية في العالم العربي، خاصة وان ادوار النوع الاجتماعي النمطية الراسخة بشدة تحد من فرص مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، كما أن المرأة العربية ما زالت متأخرة عن الرجل في مجال التمثيل السياسي، حيث أنها تواجه تعقيدات مزدوجة كونها ضحية ليس فقط للحرمان من حق المشاركة في العمل السياسي ولكنها ضحية أيضا لأعمال العنف. **(إبراهيم، 2013، صفحة 154)**

ولئن شمل تقرير مؤشر فجوة النوع الاجتماعي للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2013، 136 بلدا، فترتيب المؤشر الفرعي للتمكين السياسي يخص فقط 135 بلدا حول العالم، من ضمنها 14 من المنطقة العربية مع العلم انه لم يتم ادارج تونس في تقرير 2012 و2013 (أي تغطية 2011 و2012) بسبب الوضع الذي يعيشه البلد

وعدم توفره على بيانات مستحدثة، هذا ويوزع الأداء بالنسبة إلى كل بلد على النحو التالي: **(تقرير 2015، صفحة 41)**

- سبعة من الدول تأتي في أواخر الترتيب.

- يوجد بلدان في العالم في أخر مرتبة لديها درجة 0.0 بالمائة فقط(❖)[ح]، منها بلد عربي وهو قطر (0/135).

جدول رقم [01] الترتيب الإقليمي للمؤشر الفرعي للتمكين السياسي لعام (2013)

الدولة	الأداء (المساواة)	الرتبة
– الجزائر	0.1511	62
– الإمارات العربية المتحدة	0.1206	81
– موريتانيا	0.1201	82
– المملكة العربية السعودية	0.0769	105
– المملكة المغربية	0.0720	111
– الجمهورية العربية السورية	0.0697	112
– مملكة البحرين	0.0667	113
– المملكة الأردنية	0.0607	117
– دولة الكويت	0.0370	126
– جمهورية مصر	0.0348	128
– سلطنة عمان	0.0221	129
– الجمهورية اليمنية	0.0227	131
– جمهورية لبنان	0.0099	133
– دولة قطر	0.0000	135

المصدر: (تقرير 2015، صفحة 42)

وفي الواقع إن العلة في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية ناتجة عن العديد من الأسباب المتفاعلة والمتداخلة في المجتمع سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو قانونية، وتشترك معظم المجتمعات العربية في هذه الأسباب وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى إهدار طاقات النساء وحجب جهودهن عن عمليات المشاركة السياسية،

وعليه يمكن إجمال الأسباب التي تؤدي إلى عزوف المرأة العربية عن المشاركة في الحياة السياسية في: **(حليم، 2014، الصفحات 63 -64)**

أ- الأسباب الاجتماعية والثقافية:

وترتبط بمجموعة من الاتجاهات الاجتماعية والثقافية، وهي:

- شيوع ثقافة التمييز ضد المرأة، وهي جزء من ثقافة للتمييز تعمل بقوة شديدة ضد فئات متعددة، هذه الثقافة تبتعد عن ثقافة الكفاءة والجدارة لكي تحل محلها ثقافة الموالاة والتبعية، هذه التوجهات المخالفة تماما لقيم الدين، وحقوق الإنسان، ومفهوم المواطنة.

- العادات والتقاليد، فالثقافة السائدة في المجتمعات العربية هي ثقافة أبوية تحد من دخول المرأة المعترك السياسي.

- بعض النساء يعتقدن أن العمل السياسي يؤثر سلبا في دورهن التربوي في رعاية الأسرة والأطفال، فضلا عن المخاطر التي ترافق العمل السياسي.

- هنالك شريحة من المجتمع ومنها النساء يرين أن العمل في قطاعي التعليم والصحة يعطي فرصا أكثر للمرأة في تحقيق الذات، مما هو عليه الأمر لو انخرطت في العمل السياسي. **(كاظم، 2006، صفحة 174)**

- عبئ الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة، حيث شكل الفقر الواقع على النساء عبئا واضحا باقترانه بتزايد نسبة الفقر في جميع أنحاء العالم ولاسيما في الدول العربية، وفقر النساء له صلة مباشرة بدعم وإشراك المرأة في عملية صنع القرار. **(البدري، 2013، صفحة 477)**

ب- الأسباب السياسية والقانونية:

وتكمن أهم هذه الأسباب في الأتي:

- عدم وجود برامج توعية بالشؤون القانونية تخص المرأة من خلال المدارس والجامعات والإعلام، وان وجدت تكون بشكل عام وقاصرة على الجزء البسيط الذي يتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام.

- سيادة الأحكام العرفية لفترة زمنية طويلة نتيجة الظروف السياسية الصعبة التي كانت سببا رئيسيا في عدم مشاركة المرأة في العمل السياسي. **(الرواشدة، العرب ، 2015، صفحة 1357)**

- إن مشكلة المرأة العربية تكمن في جهلها بحقوقها القانونية فالجاهلة بحقوقها لا يمكنها حماية نفسها، والسبب في جهل المرأة حقوقها يعود إلى عدم مشاركتها في عملية صنع القرار، ووضع التشريع، فالقوانين الخاصة بالمرأة العربية تعكس أوضاعها الأخرى اجتماعيا وثقافيا وسياسيا. **(رسول، 2012، صفحة 176)**

- عدم المساواة بين المرأة والرجل في اقتسام السلطة وصنع القرار على جميع المستويات، وأن تحقيق الهدف المتمثل في إشراك المرأة والرجل في عملية صنع القرار من شأنه أن يؤدي إلى توازن يعكس بصورة أدق تكوين المجتمع، ولهذا فإن بدون إشراك المرأة إشراكا نشطا وإدخال منظورها في مستويات صنع القرار كافة لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية. **(البدري، 2013، صفحة 478)**

ويمكن الإشارة إلى نسبة التمثيل النسائي في مراكز صنع القرار لبعض الدول العربية الواردة في تقرير تنمية المرأة العربية لعام 2002، من خلال الجدول رقم (02) التالي:

جدول رقم [02] نسبة التمثيل النسائي في مراكز صنع القرار لبعض الدول العربية/ تقرير تنمية المرأة العربية لعام (2002)

الدولة	نسبة التمثيل النسائي	الدولة	نسبة التمثيل النسائي
الأردن	٪3.5	الجزائر	٪4
لبنان	٪3.2	السعودية	-
اليمن	٪0.7	الكويت	-
تونس	٪11.5	الإمارات	-
مصر	٪3.4	قطر	٪2.5
عمان	٪2.5	البحرين	٪3.3
سوريا	٪3.8	العراق	

المصدر: (المقداد، 2006، صفحة 302)

والملاحظ على الإحصاءات المذكورة في تقرير تنمية المرأة العربية الصادر عام 2002 والمبينة في الجدول أعلاه إلى وجود تباين في نسبة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار بين الأقطار العربية، حيث تتراوح النسبة في المجالس التشريعية بين (صفر إلى 11.5٪) كأعلى نسبة تمثيل في تونس، وهذه من اخفض نسب التمثيل في العالم، أما في الأردن فقد بلغت (3.5٪)، ونسبة (04٪) بالجزائر، في الوقت التي ما تزال هناك بعض الدول العربية لم تحصل المرأة فيها على حق المشاركة والانتخاب وفي كل الأحوال ما زالت ثقافة المشاركة في مراكز صنع القرار في الوطن العربي قليلة وهي أكثرها انخفاضاً.

تشير العديد من التقارير الدولية، إلى انه وبرغم من وجود تمثيل ضئيل للنساء في البرلمانات العربية فإن المرأة العربية، لا تزال تعاني من التهميش وعدم الفاعلية وعدم فسح المجال أمامها لاتخاذ القرارات، مشيرة إلى أن النساء العربيات يتملكهن اعتقاد بأن لديهن القدرة على تغيير طبائع السياسة، كما إن تقارير التنمية العربية أشارت إلى الانخفاض الشديد في مستوى مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية والاقتصادية، والذي يعد من أهم أسباب تخلف المجتمعات العربية، ونخلص من ذلك إلى أن مشاركة المرأة في المجالس المحلية، قد تراوحت بين 10٪ و13٪. بل أن المشاركة الفعالة للمرأة العربية في العمل النقابي لا زالت ضعيفة ومتدنية، ففي بلد ناهض مثل لبنان لا زال المكتب التنفيذي للاتحاد العمالي العام يضم امرأة واحدة من بين 57 عضو "رجل". **(بغدادي، 2014، صفحة 30)**، أما مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية العربية ما زالت محتشمة وخجولة، فهي وفقا للبيانات الإحصائية الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي بحلول 01 فيفري 2017 استقرت عند نسبة 18.0٪، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03) الأتي:

جدول رقم [03] نسبة التمثيل النسائي في البرلمانات عالمياً موزعة حسب القارات والمناطق

القارة / المنطقة	نسبة التمثيل النسائي في البرلمان
آسيا	٪19.3
أوروبا الشمالية	٪41.7
أمريكيا الشمالية / الجنوبية	٪28.2
البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	٪25.2
جنوب الصحراء	٪23.6
المنطقة العربية	٪18.0
منطقة الباسيفيك	٪17.4

المصدر: (الاتحاد البرلماني الدولي، 2017)

ج- الأسباب الإعلامية:

ولعل من أبرز الحواجز التي واجهت المرأة في الوطن العربي الإعلام والصحافة الذي لم ينصف المرأة وأداءها السياسي وحاول غالباً التركيز على شخصيتها وجوانبها الاجتماعية والشخصية بعيداً عن الشؤون السياسية أو مناقشاتها وتساؤلاتها، إضافة إلى عدم قدرة النساء أنفسهن على القيام بالأدوار السياسية والاجتماعية التي يقوم بها الرجال للتواصل مع القواعد الانتخابية. **(المصالحة، 2009، الصفحات 182 -183)**

على سبيل المثال لا الحصر فالمطل على الساحة الإعلامية والسياسية في الكويت يتصور لأول وهلة، أن هناك كارثة ستنزل بالمجتمع الكويتي، إذا سمح للمرأة في الكويت بالانتخاب والترشيح، ويعجب لما يقرأ ويشاهد ويسمع من سجال ساخن يسود الساحة الإعلامية والصحافة، هناك من يحذرنا من الغزو الخارجي الذي سيزلزل كيان الأسرة الكويتية إذا شاركت المرأة في الانتخاب، وهناك المشفق على المجتمع من ازدياد الجرائم والانحرافات والآثار الاجتماعية الخطيرة الناتجة من خوض الكويتية غمار الانتخابات، ويحق للمرء أن يمسك رأسه متعجبا! هل ما نراه حقيقة؟ عم يتحدثون؟ ومم يحذرون؟ وفيم يجاهدون؟ أعن حق كفلته الأديان السماوية، وأقرته الشرائع الوضعية، في أن يكون للإنسان- رجلا أو امرأة- الحق في التعبير عن رأيه في شان مجتمعه عن طريق المشاركة في صنع القرار؟. **(الأنصاري، 2000، صفحة 57)**

ج- الأسباب النفسية:

هناك العديد من الأسباب النفسية التي جعلت المرأة تبتعد عن ممارسة العمل السياسي منها فقدان الأمن والخوف من العمل السياسي، والشعور بالإحباط، والخوف من التجمعات الكبيرة، فالظروف التي مرت بالمرأة العربية في البلدان التي تعرف حالة أللاستقرار أثرت نفسيا على قدراتها على التعامل مع المتغيرات التي حدثت في المجتمع، فالشعور بالإحباط وعدم الاستقرار النفسي ما هي إلا مخرجات جاءت نتيجة الظروف الصعبة التي مرت على المجتمع ومنها وضع المرأة. **(كاظم، 2006، صفحة 177)**

3. الجهود العربية للارتقاء بالدور السياسي للمرأة:

تتمثل الجهود العربية لترقية المرأة سياسيا في الأتي:

1.3. الجهد الفكري الريادي:

هنالك العديد من المؤتمرات التي نشطت في دعم قضية مشاركة المرأة العربية في صنع القرار باعتبار أن قضية المرأة لا تنفصل بالكامل عن قضايا المجتمع العربي، وأن معالجتها لا يمكن أن تتم إلا من خلال نظرة شاملة، استناداً على تحليل المصاعب التي تقف أمام تطلعات المرأة العربية فكانت أهم اهتمامات الخطاب العربي بقضايا المرأة يدعو إلى: **(المقداد، 2006، الصفحات 303 -304)**

- احترام ما نصت عليه الدساتير العربية من مبادئ أساسية تضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء سواء في المشاركة السياسية أو الحياة العامة.

- توفير المناخ الملائم لدعم قيم المساواة، وتأكيد روح المواطنة لتحقيق المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية بعيدا عن كل تمييز.

- وضع خطة عمل عربية مشتركة تهدف إلى ترسيخ حقوق المرأة تشريعاً، وممارسة بالاعتماد على مناهج واضحة لتطوير الأفكار والعقليات.

- دعوة المراكز العلمية العربية المتخصصة إلى إعطاء الموضوعات المتصلة بالمشاركة السياسية للمرأة للاهتمام اللازم مع الأخذ في الاعتبار منهجية النوع الاجتماعي.

- تنمية قدرات المرأة العربية في ميدان العمل السياسي عن طريق برامج التثقيف الفكري، والتدريب السياسي والتوعية ضن برامج الأحزاب، مع السعي إلى تبادل التجارب والخبرات بين الأحزاب العربية.

- تـأمين حقـوق المـرأة العربيـة في هيكـل وآليـات السـلطة وموقـع صـنع القـرار علـى مختلف المستويات. فقد ألزمت**"اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "**جميع الدول الأعضاء أن تتخذ في جميع الميادين ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع الذي يكفل تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل، وتلزم هذه الاتفاقية أيضا الدول الأعضاء بان تتخذ التدابير المناسبة لتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف القضاء على التحيزات والممارسات التقليدية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق احد الجنسين، أو على ادوار نمطية للرجل والمرأة. **(السيباني، 2016، صفحة 154)**

2.3. الجهد المدني (التطوعي(:

عربيا أيضا وعلى صعيد ذو علاقة بحقوق المرأة ومنها حقوقها السياسية، ولكن ضمن الإطار المدني- غير الرسمي- بادرت منظمات مدنية عربية وشخصيات مستقلة من 13 بلدا عربيا إلى تأسيس محكمة النساء تدعى المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء، عام 1997 في الرباط، وهي محكمة رمزية شعبية تعمل على مكافحة العنف ضد النساء بكافة أشكاله (الجسدية، السياسية، القانونية...) وانطلقت في إطارها حملة الحق النسائي عام 1999، وتضم المحكمة حاليا عددا من الأفراد والمنظمات العربية منها نجدة النساء في شدة بالجزائر، وجمعية الأمل العراقية. **(بغدادي، 2014، الصفحات 89 -90)**

لا يمكن إنكار جهود بعض الدول العربية من اجل تعزيز تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة والسياسية، لكن لا بد من التأكيد بأن وصول المرأة العربية إلى هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وترقية دورها في هذه المواقع ليست قضية شعارات ترفع، ولا مجموعة أفكار يروج لها إعلاميا في الملتقيات والمؤتمرات ووسائل الاتصال المختلفة بل أن أهمية ذلك تكمن في جدية طرحها وتناولها كقضية لها مكانة بارزة في مجتمعاتنا.

4. آليات تفعيل دور المرأة العربية ومشاركتها في العمل السياسي:

يرى الكثير من الباحثين أن هناك العديد من الآليات اللازمة لتعزيز حضور المرأة العربية في صنع القرار السياسي، من أبرزها نجد: **(بلول، 2009، الصفحات 677 - 680)**

-ضرورة توافر إرادة سياسية داعمة لوصول النساء إلى البرلمان في معظم الدول العربية.

- وجود خطاب سياسي إصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي، فدعم مشاركة المرأة السياسي هو دعم للإصلاح السياسي، وانه لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي دون مشاركة نصف المجتمع.

- زيادة نسبة إنفاق الحكومات العربية على برامج تمكين المرأة، بغية زيادة وعي المرأة وتعريفها بحقوقها وبقدراتها وتدريبها على مهارات القيادة والإدارة وصنع القرار والتخطيط والاتصال والقدرة على التأثير.

- إتاحة الفرص للمرأة للمشاركة في المناصب الإدارية والسياسية على أساس المؤهلات والخبرات والكفاءات دون أن يكون جنسها عائقا في تولي تلك المناصب.

- إنشاء مركز للدراسات يختص ببحوث المرأة ومعالجة المشكلات التي تعاني منها، سواء كانت اجتماعية أم نفسية. **(كاظم، 2006، صفحة 179)**

- العمل على تامين الخدمات والمستلزمات التي تمكن المرأة من الجمع بين مسؤولية الأسرة ومسؤولية العمل، والمقصود هنا تامين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية للام والطفل.

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في دعم مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية من خلال: **(اللمكي، 2014، الصفحات 114 -115)**

❖ قيام منظمات المجتمع المدني بدورات تدريبية لتنمية قدرات المرأة في الاتصال والتواصل والعلاقات الإنسانية.

❖ تنظم منظمات المجتمع المدني حملات توعية للمجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الأنشطة التي تؤهلها للمشاركة السياسية في المستقبل.

❖ تعمل المجتمعات المدنية على تغيير الثقافة السائدة حول عمل المرأة في المجالات المختلفة.

❖ تساعد منظمات المجتمع المدني على محو الأمية القانونية للمرأة من خلال التوعية المستمرة وعقد الندوات والمؤتمرات.

بالرغم من مظاهر المشاركة والتشاركية وتبني مبدأ التعددية في العديد من أنظمة الحكم، من خلال فتح مجال واسع أمام منظمات المجتمع المدني لكي تساهم في دعم مشاركة المرأة في العمل السياسي على المستوى المحلي ومستوى الدولة، ولكن يبدو بأن هذا التوجه لم يجد تطبيقه الحقيقي بعد، فالواقع يبين أن هناك الكثير من الدول العربية نجحت إلى حد كبير في التأثير على سلوك ومواقف العديد من منظمات المجتمع المدني بمساندتها ودعمها متى كانت في حاجة لها، حيث تصبح منظمات المجتمع المدني أمام خيارين إما تزكية وتأييد فتبعية وولاء، وإما معارضة وما يتبعها من قيود قانونية وتغييب الدعم المالي وتأثير في رؤيتها واستقلاليتها، لذا نجد أن دور المجتمع المدني يتصف بالشكلية والتبعية أكثر منها مشاركة.

خاتمة:

إن قضية المشاركة السياسية من أهم القضايا التي تواجه المجتمعات بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، لأنها تتعلق بكافة جوانب الحياة فالعمل السياسي ليس مجرد مشاركة في انتخابات ودخول مجالس نيابية، وإنما في اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة مناحي الحياة التي تحدد من خلالها مسيرة التنمية الشاملة، وأن تعزيز مساهمة المرأة العربية يندرج بطبيعة الحال ضمن مسؤولية الدولة والحكومة والسلطة التشريعية، إضافة إلى الأحزاب والمنظمات النقابية والهيئات المهنية وجمعيات المجتمع المدني، وكافة القوى الديمقراطية المؤمنة بضرورة الارتقاء بأدوار ووظائف المرأة في المجتمعات العربية، وتوسيع مجال المساهمة في الحياة السياسية بمفهومها العام والشامل.

قائمة المراجع:

-الكتب:

- احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)**، القاهرة: كتب عربية، 2007.

- غابريال ألموند، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، (تر: هشام عبد الله)، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

- فيليب برو، **علم الإجتماع السياسي**، (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

- مولود زايد الطبيب، **علم الإجتماع السياسي**، ط1، ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007.

-عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، **الحقوق السياسية للمرأة(رؤية تحليلية فقهية معاصرة)**، القاهرة: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 2000.

-عبد السلام إبراهيم بغدادي، **المرأة والدور السياسي(دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية- العربية- العراقية)**، ط2، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2014.

- المجلات والدوريات العلمية:

- قادري حسين، "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي-الجزائر نموذجا-"، **مجلة المفكر**، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر ببسكرة، ديسمبر 2012.

- قزادري حياة، "التنمية السياسية: المفهوم.. المشكلات والمقومات والآليات"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد الرابع، جامعة الجزائر 3، جوان 2015.

-سيف بن سالم بن ناصر اللمكي، "دور المؤسسات التربوية في تنمية القدرات القيادية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العمانية"، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد 03، العدد الخامس، عمان، 2014.

- بلول صابر، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الثاني، جامعة دمشق، 2009.

- السيباني مصباح، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ومألاتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثالا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 48، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2016.

- حليم نادية، "مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية"، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد 51، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، مصر، سبتمبر 2014.

- ساتي إبراهيم ابتسام، "المشاركة السياسية للمرأة السودانية من خلال نظام الحصة الانتخابية (لكوتا)"، **مجلة الدراسات السودانية**، العدد 19، جامعة الخرطوم، أكتوبر 2013.

-إخلاص أكرم احمد رسول، "العوامل المؤثرة على دور المرأة في صنع القرار"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد 09، جامعة واسط، العراق، 2012.

-شروق كاظم، "عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية"، **مجلة البحوث التربوية والنفسية**، العدد الثامن، جامعة بغداد، 2006.

- الرواشدة علاء زهير، أسماء ربحي العرب، "المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية"، **مجلة دراسات**، المجلد 43، العدد03، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، 2015.

- المقداد محمد احمد، "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن"، **مجلة المنارة**، المجلد 12، العدد01، جامعة آل البيت الأردنية، 2006.

- المصالحة محمد، "المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني 2003-2007"، **مجلة المنارة**، المجلد 15، العدد01، جامعة آل البيت الأردنية، 2009.

-هناء حسن سدخان البدري، "المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية (دراسة اجتماعية)"، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد 16، العدد 02، جامعة القادسية، الكويت، 2013.

- التقارير:

- تقرير تنمية المرأة العربية في إطار برنامج المرأة العربية والتشريعات، تقرير 2015، تونس: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر.

- المواقع الإلكترونية:

-الاتحاد البرلماني الدولي، **المرأة في البرلمانات الوطنية**، 01 فيفري 2017، متوفر على:

http: //www.ipu.org/wmn-e/arc/world010217.htm, consulté le 07/03/2017 heure 18: 00

(*)-غياب تام للنساء في المجالس المنتخبة أو بالتعيين- وطنيا ومحليا وفي مناصب اتخاذ القرار.